مقدمة المؤلف

كان لصدور كتابى «التغيير . . لماذا؟ وكيف؟» فى يناير ١٩٩٠ صداً واسعاً فى أوساط الإدارة والإقتصاد، فقد تناوله بالتحليل والتعقيب كثير من الأقلام المصرية والعربية، كما عقدت ندوات ولقاءات لمناقشة الأفكار الواردة به، ولقد دفعنى كل ذلك ـ دون رغبة حقيقية منى ـ إلى معترك ساحة العمل العام بما يعنيه من معايشة مستمرة لمشاكلنا وآمالنا الوطنية وبما يفرضه من بحث دؤوب عن حلول لتلك المشاكل ووسائل لتحقيق الآمال المرجوة ودون إغفال لامكانات الواقع المصرى من ناحية ولتحولات البيئة العالمية المحيطة من ناحية أخرى.

وهكذا جاءت المقالات والدراسات والمحاضرات الواردة بهذا الكتاب الجديد نتاجاً لأربعة أعوام من الإنغماس الكامل فى إشكالية التنمية بكل ماتعنيه من أنماط إقتصادية وإنسانية وموارد بشرية ومادية وتكنولوجية وخصائص مالية وإدارية، وهكذا

أيضاً توحدت هذه الأجزاء المتناثرة والتى تم التعبير عنها فى مناسبات مختلفة لتشكل فى النهاية كتاباً متكاملاً يمثل أفكارى وآرائى فى هذه الحقبة من تاريخ التحول الإقتصادى فى مصر.

إن توجهى يصوب دائماً نحو قيادات الأعمال والإدارة على إختلاف مستوياتها إيماناً منى بأن القوة الفاصلة فى المجتمع الصناعى الحديث تمارس بواسطة «المنظومة» وليس رأس المال ومن خلال «المدير» وليس الرأسمالى، واعتقاداً منى أيضاً بأن عملية إحداث التغيير فى مجتمع القرن الواحد والعشرين تقع على عاتق تلك القيادات وتتم من خلال منشئات أعمالها.

وأدواتي فى هذا التوجه كثيرة ومتعددة، فتارة أستخدم علم الإقتصاد وفروعه، وتارة أعود لتخصصى العلمى الأصلى بالإستعانة بالتكنولوجيا، وتارة أتكئ على خبرة تعدت الثلاثين سنة فى مجال الإدارة والصناعة، وقد ساعدنى فى ذلك مؤخراً دراستى لعلم «الضبط والإتصال» أو «السبرانية» Chbernetics والذى دفعنى نحو البحث عن التماثل ـ من خلال القوانين الرياضية ـ بين المظاهر المختلفة للحياة والظواهر المعروفة فى العلوم، دون بناء أية فواصل بين العلوم الطبيعية والتكنولوجية من جهة والعلوم الإجتماعية ـ مثل الإقتصاد وعلم السياسة وعلم الإجتماع وعلم النفس ـ من جهة أخرى، بل إننى أرى أن الباحث فى اشكالية التنمية يستمد حججه من خلال إدراكه

للصلة الوثيقة بين العلوم وبعضها، وهو إدراك لمعرفة تؤدى به حتما إلى رؤية جديدة للحقيقة.

والكتاب مقسم إلى أربعة أجزاء، الجزء الأول «فى التنمية» يتناول اشكالية التنمية والعناصر المحركة للنمو ومعادلة الاستراتيجية والاقتصاد، وعلاقة التنمية المحلية بالمتغيرات الدولية. والجزء الثانى «فى الإقتصاد والمال» يتناول المفاهيم الإقتصادية المطروحة على الساحة ويبحث فى مشاكل البطالة والركود والتضخم، ويناقش الفرق بين المزايا النسبية والمزايا التنافسية، ومصادر القيمة المضافة فى الإقتصاد العالمى الجديد، وضوابط منع الإحتكار وحماية المنافسة التى هى أساس إقتصاد السوق. أما الجزء الثالث «فى الإنتاج وقطاع الأعمال» فيحدد المحاور التى تمر بها الصناعات لتحقيق مزاياها التنافسية من خلال دراسة لتشكيلة الإنتاج المصرى وقطاع الأعمال العام، وكيفية مواجهة قطاع الأعمال المصرى للتكتلات الإقتصادية بمثال عن السوق الأوروبية المشتركة. ويأتى الجزء الرابع والأخير «فى الإدارة والتكنولوجيا» ليقفل الدائرة بالتركيز على عالمية الإدارة فى العصر الحديث وسبل تحرك الإدارة المصرية للعمل فى إطار عالمى، ويربط هذا التحرك بخصائص وأبعاد النظام التكنولوجى فى عالم اليوم.

لايمكن أن أختم هذه المقدمة الموجزة دون أن أتوجه بشكرى وإمتنانى للأستاذ الدكتور إبراهيم حلمى عبد الرحمن لتفضله بمراجعة عناصر هذا الكتاب وإقتراح أبوابه وعنوانه والتقديم له، وكذلك أخص بالشكر الأستاذ رجب البنا الذى أتاح تقديم أفكار هذا الكتاب للرأى العام من خلال مقالاتى فى بابه الرائد فى الأهرام «قضايا وآراء»، كما أشكر الأساتذة أسامة غيث وأسامة سرايا لدورهما فى توصيل آرائى لقرائهم، ويمتد الشكر للصديق الدكتور أحمد شوقى أستاذ الوراثة بجامعة الزقازيق الذى حثنى على نشر هذه الدراسات والمقالات فى كتاب واحد، وأخيراً لايفوتنى أن أسجل إعجابى وتقديرى للأستاذ أحمد أمين صاحب المكتبة الأكاديمية وناشر الكتاب على حماسه ووطنيته بإصراره على نشر كل مساهمة فى قضايا مصر المعاصرة، كما يلزم الإعتراف والتنويه بالدور الفعال للمهندس حمدى قنديل مدير الإنتاج بالمكتبة الأكاديمية الذى لولاه لما خرج هذا الكتاب فى ثوبه المتميز.

شريف دلاور

٣١ أكتوبر ١٩٩٣

(فى العبرة والاعتبار)

مقدمة للدكتور ابراهيم حلمى عبد الرحمن

فى فترة التحول الإقتصادى الجارية، من المتفق عليه عامة أنه قد حدث تقدم كبير فى النواحى المالية والنقدية الداخلية والخارجية وهو أمر طيب فى حد ذاته، ولكن ينبغى أن يكون مقدمة لتحول أكثر أهمية فى الإنتاج والانتاجية والعمالة ويرجى أن يتم بالسرعة والقدر اللازمين لمعادلة الضغوط الإجتماعية والإقتصادية والأمنية المتزايدة والموروثة عن فترات سابقة أهمل فيها عدماً النظر بعناية إلى الأوضاع الإقتصادية، اعتماداً على زيادة الاقتراض من الخارج كما أهمل فيها تزايد البطالة بأنواعها المختلفة والتى كانت تختفى وراء ضباب كثيف من الدعم وتشوه الأسعار والمنح والعطايا.

ولكن الأمر الأكثر وضوحاً الآن، يشمل تصفيات لتركة الماضى من مؤسسات عامة خاسرة وعمالة (على كفاءتها)

محدودة الإنتاج وإدارة (أيضاً على كفاءتها) مشلولة عن ممارسة وظيفتها، وقطاع خاص يكاد يبدأ مرة أخرى من الصفر بعد أن كاد أن يقضى عليه تماما.

وكما ينتظر ويلزم أن يصاحب التحول الإقتصادى تحول إجتماعى وربما يكون سابقاً عليه من معالمه ازدياد نفقات المعيشة والإتجاه إلى الإستهلاك غير الضرورى وتوسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء وكثرة مظاهر الإسراف الحكومى والخاص مع تزايد البطالة وتدنى فى الأداء العام فى التعليم والصحة والخدمات وغيرها وكثرة الوسطاء والمعرقلين فى الدوائر الحكومية والنشاط الخاص سواء بسواء، وتباطؤ الفصل فى النزاعات قضائياً أو عرفياً بالإضافة إلى مشكلات الإسكان والمرافق وتأخر سن الزواج والتفكك الأسرى فى الحضر والريف وكثرة الإنحرافات فى المعاملات والسلوكيات، ويرجى أن تتم متابعة مراحل التحول الإقتصادى المقترحة فى إطار التحول الإجتماعى بعناية وحكمة سياسية فى ظل النظام القائم وهو شكل برلمانى ديمقراطى وإن كان فعلاً يتسم بتركيز السلطة وأحياناً عفوية القرار وضعف المتابعة والمسائلة والنظام السياسى (فى أى دولة) لديه حساسية شديدة لمقتضيات الأمن والإستقرار لذلك يعمد إلى المجابهة الأمنية مع الإرهاب البغيض ويتحرى الحذر فى المعاملة مع الطوائف والجماعات التى تميل إلى الخروج عن الخطوط المرسومة، مع التوسع فى

الدعاية بواسطة الأجهزة الإعلامية والتعبئة الشعبية التى سرعان ما تنفض بين يوم وليلة لتتلوها حملات إعلانية أخرى لاتصل إلى أعماق كبيرة فى وجدان الجماهير التى تغلب عليها اللامبالاة والسلبية وان شاركت ظاهرياً فى مثل هذه الأنشطة.

هذه بعض تركات الماضى، ولكن أعباء المستقبل لاتقل هى الأخرى خطراً ولاقدراً فسكان مصر سيصل عددهم إلى حوالى ٦٥مليون نسمة وأكثر عند مطلع القرن القادم وإلى ٩٢مليون نسمة فى سنة ٢٠٢٥، أى بزيادة قدرها ٣٥ مليون نسمة عن حجم السكان الحالى ـ وهؤلاء سيكونون قد ولدوا فعلاً من أرحام أمهاتهم ويأخذون طريقهم فى الحياة، مطالبين بنصيب أوفى من المساكن وفرص التكسب والتعليم والصحة والمرافق والمواصلات والثقافة وتزداد ضغوطهم على الموارد المتاحة عاماً بعد عام بل أن أعبائهم المتوقعة تثير لدى أسرهم حتى ـ منذ الآن ـ هموم النظر إى المستقبل وتدبير المعاض لهذه الجيوش الجرارة التى ستملأ ريف مصر وحضرها.

التحول الإقتصادى إذن، يتم بالتوازى مع التحولات الإجتماعية والسياسية والمقتضيات الأمنية والمستقبلية ولذلك عند النظر إلى إجراءات المرحلة الثانية الإقتصادية وهى تعد تصحيح الأوضاع المالية تهدف إلى زيادة الكفاءة الإستثمارية والإنتاجية للقطاعين (العام (أو ما تبقى منه وهو كثير) وتشجيع

القطاع الخاص لامصرى والأجنبى للإسهام فى النمو الإقتصادى، ينبغى أن نعتبرها هى أيضاً مرحلة انتقالية محدودة ومقدمة (كما ذكرنا) لمرحلة أكبر تبنى فى المستقبل على أسس اقتصادية واجتماعية وسياسية أقدر على توفير الأمن والرخاء للملايين الزاحفة.

ولكن هذه الملايين من المصريين الذين يزحفون إلى المستقبل فى السنوات الثلاثين القادمة (حتى عام ٢٠٢٥ مثلاً) لن يجدوا العالم الدولى والخارجى على الوضع الذى نراه اليوم ـ ذلك أن الأوضاع الخارجية تتغير هى الأخرى، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأهم محرك لحركة التغيير فى الحضارات هو العامل التكنولوجى الذى يتقدم بسرعة كبيرة فى إستخدام معدات ومنتجات وأساليب ومفاهيم مدنية وعسكرية، تبطل ماقبلها وتفتح فى العالم آفاقاً جديدة أن خيراً أو شراً للأجيال القادمة. وعلينا أن نعتبر من دول فى شرق آسيا وغيرها نجحت فعلاً فى هذا المضمار.

ولعل التغيير فى المفاهيم أقوى أثراً من التغيير فى النواحى الأخرى المادية العادية للعيان مثل الإنتاج والإستهلاك وعناصر المعيشة والحضارة، وإذا اتجهنا إلى التفاؤل والثقة بالمستقبل، نقول أن المفاهيم تتحول فى العالم كله نحو مقتضيات العيش معاً فى أمان وسلام واكتفاء (ولا نقول رخاء) لجميع شعوب

العالم التى سيرتفع عددها هى الأخرى بمقدار ٣ بليون نسمة حتى سنة ٢٠٢٥ يضاف إلى البلايين الخمسة الموجودة الآن فالدول الصناعية الغنية التى تستحوز على ٧٠٪ من النشاط الإقتصادى وأكثر من ٩٥٪ من النشاط التكنولوجى الإبتكارى لن يزيد عدد سكانها كثيراً ولكن ستمتد أعمارهم وترتفع دخولهم، ويصبحون قلة لا تزيد كثيراً على ١٠٪ من مجموع سكان الأرض، وعليهم أن يتعايشوا مع أكثر من تسعة أضعافهم من الفقراء والمتخلفين فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ـ فهل يكون هذا التعايش فى المستقبل سلمياً تعاونياً، أم تعايش القوى بالتسلط على الضعيف غير ذى الحول ـ المفاهيم الديمقراطية ومفاهيم حقوق الإنسان والمساواة السياسية (على الرغم من هشاشتها الواضحة الآن) تشير إلى تطورات كبيرة لابد أن تحدث فى العلاقات الدولية السياسية والإقتصادية والفكرية والإجتماعية فى المستقبل ـ أما إذا لم نتجه وجهة التفاؤل ورجعنا إلى تاريخ الصراعات البشرية والحروب ـ بل والأحداث الجارية اليوم فى أكثر من بقعة من بقاع الأرض ـ فإننا نرى أمامنا سنوات طويلة من الصراع والنزاع ليس فقط بين الأغنياء والفقراء ـ وبين العالمين والجاهلين ـ وبين البيض والسود ولكن فى داخل كل هذه المجموعات التى تتجه كلها حتى فى داخلها إلى أساليب السيطرة بالقوة والإستعلاء

لتعويض ما ينقصها من الكثرة ويرضى شهواتهم النهمة التى لاتشبع.

إذن على الملايين الثلاثين من المصريين الذين سيوجدون من الآن أن يجابهوا المستقبل داخلياً فى مصر وإقليمياً فى المنطقة ودولياً تطورت حضاريه عميقة الجذور تخلق أمامهم تحديات متتالية عليهم مجابهتها سنة بعد أخرى.

وعلينا من الآن أن نعد العدة لمعاونة الأجيال القادمة فى بناء المستقبل هذا على هذا الوجه ولايصح أن تشغلنا المشكلات الراهنة ـ التى لامناص من معالجتها ـ عن أن لانبدأ فى إعداد العدة للمستقبل وما فيه من فرص ومحاذير للأجيال القادمة ـ وهى ملايين ستكون حية ترزق أمام أعيننا فى كل مكان.

ومما يزيد فى صعوبة اجراء هذه التحولات الداخلية والخارجية بنجاح فى مصر فى الوقت الحاضر، أن العالم الصناعى الذى يقود التنمية والإقتصاد دولياً يمر بحالة ركود استمرت عدة سنوات ولازالت تتجه الكثير من التقديرات إلى أن إنفراج هذا الكساد لم تظهر بوادره بعد، بل إن منظمة دولية مرموقة وهى منظمة (التجارة الدولية والتنمية انكتاد) تحذر فى تقريرها السنوى الذى نشر منذ أسابيع أن الأزمة ستشتد، بينما منظمات أخرى مثل البنك الدولى والأمم المتحدة لاتشارك فى هذه النظرة التشاؤمية وإن كانت لاتبشر بانفراج

سريع. وكذلك تعطلت حتى الآن المباحثات التى تجرى فى إطار منظمة (الجات) لتنظيم التجارة الدولية وثمة خلافاً كبيراً بين الولايات المتحدة وفرنسا خاصة بشأن دعم الإنتاج الزراعى الأوروبى وفتح الأسواق حرة للخدمات مثلها مثل السلع العيني وزادت بذلك الإتجاهات الحمائية في دول صناعية وغيرها، لمجابهة الصعوبات المالية من جهة وتحت ضغط التيار اليمينى ـ العنصرى ـ المتطرف إلى حد ما. ولازال نظام النقد الدولى تنتابه الأزمات المتتالية، حيث أن قوى العرض والطلب فى أسواق العملات الأساسية تشوبها انحرافات وتكتلات نظراً لعدم وجود مرجع ثابت لها، كما كان الذهب فى فترة قديمة أو الدولار فى أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة. وكذلك تتعثر خطوات السير فى إتجاه الوحدة الأوروبية، وفى الدول التى وافقت برلمانياً أو شعبياً على التقدم فى هذا السبيل، كانت الموافقة بأغلبية ضئيلة جداً مما يؤكد عدم حماسة الدعم الشعبى عامة للوحدة العاجلة فى دول المجموعة الأوروبية. ومنذ سقوط الإتحاد السوفيتى السابق وانقسامه إلى عدد من الدول المنفصلة. كانت الدول الغربية حريصة فى المقام الأول على تأمين التصرف والحيازة الخاصة بالأسلحة النووية الضخمة التى كانت مكدسة في الإتحاد السوفيتى السابق ولازال هذا هو شاغلها الأكبر والموجه الأساسى لسياساتها مع جمهورية روسيا

الإتحادية وأوكرانيا والقازاقستان حيث تتمركز هذه الأسلحة ولم تكن المعونات الغربية لدول أوروبا الشرقية كافية لايقاف التدهور الإقتصادى فمثلا تكلفت ألمانيا (الغربية) مبالغ طائلة لدعم إقتصاد ألمانيا (الشرقية) سابقا وبذلك نقصت الفوائض الألمانية وانسحبت إلى حد كبير من سوق التمويل الدولى تاركة المجال واسعاً أمام الفوائض اليابانية وفوائض دول شرق آسيا ـ ولو أن هذه الأخيرة تفضل التوجه إلى دول المنطقة ذاتها مثل الصين وأندونيسيا وتايلاند وماليزيا ـ وبذلك زادت الإستثمارات زيادة كبيرة فى مجموعة دول شرق آسيا التى تحقق الآن سنوياً أكبر زيادة فى الدخل فى العالم وقد أصبحت التنمية فى الصين عجيبة هذا القرن إذ بلغت معدلات النمو الإقتصادى فيها ١٣٪ سنوياً فى السنة الأخيرة وهو معدل لم تصل إليه اليابان ولاغيرها من قبل.

ولازالت الفوائض البترولية العربية متجهة إلى المصارف والمراكز المالية الغربية ولو أن بعضها بدأ يتجه شرقاً مع دعم التنمية الصناعية فى دول الخليج ذاتها ـ كل هذه المؤشرات توضح صعوبات دخول الصادرات الصناعية المصرية فى الأسواق الدولية، وخاصة أن هذه المنتجات كانت قد فقدت الكثير من أسواقها السابقة فى أوروبا بل وفى الدول العربية ذاتها وقد أصبحت السعودية مصدراً كبيراً للتصدير الصناعى الدولى وقد تفوقت فى السنوات الأخيرة على مصر فى هذا

المجال ونظراً لتشابه الصادرات بين كثير من الدول النامية وحاجتها إلى دعم صادراتها كثرت حالات (إغراق الأسواق) مما زاد من صعوبات الصناعة المحلية المصرية حيث كانت الحكومة فى اتفاقياتها الملزمة مع المنظمات الدولية الدائنة قد التزمت بخطوات واسعة فى تحرير الواردات وتخفيض الرسوم الجمركية عامة، ولاشك أن الصناعة المصرية ستحتاج إلى تغيير أنماط وفروع إنتاجها مراراً فى السنوات القادمة.

أما فى سوق الإستثمار والمال داخلياً فقد بدأ رأس المال المصرى فى التوسع، بنفسه أو بالمشاركة مع مصادر عربية ودولية ولكنه يتصرف بحذر انتظاراً لتنفيذ خطوات بيع أو (توسيع قاعدة الملكية) فى مؤسسات القطاع العام التى تحتاج إلى أموال كثيرة، وزادت الودائع في البنوك بإرتفاع سعر الفائدة (ولو أنه تتناقص فى الأشهر الأخيرة) وعدم الإسراع فى تنشيط سوق المال بالنسبة للنقد والأوراق المالية وقد زاد الإحتياطى من العملات الأجنبية لدى البنك المركزى لدرجة محمودة بعد أن كان هذا الرصيد قد تلاشى لسنوات كثيرة والسياسة المتبعة حالياً تحتفظ بهذا الرصيد لدعم العملة المصرية إلا إقتضى الأمر ذلك ولو أن هناك بدائل أخرى لإستخدام هذا الرصيد داخلياً وخارجياً قد تكون أكثر فائدة وعائد ولكن سياسة الحذر لازالت هى السائدة ومع تقدم اجراءات الإصلاح الإقتصادى ارتفعت أسعار الوقود والكهرباء وانقص الدعم على الكثير من السلع

والخدمات، مما أدى إلى إرتفاع الأسعار وبالتالى التكلفة للمستهلك وللمنتج بما فى ذلك المنتج الزراعى فى الوقت الذى تستمر فيه حالة الركود فى الأسواق لقلة القوة الشرائية ـ فيما عدا الإنفاق المظهرى الإستهالكى المستفز ـ وزاد المخزون تبعاً لذلك لدى الشركات المنتجة لهذه السلع بما فيها السلع الإستهلاكية المعمرة التى يصعب عليها منافسة السلع الأكثر تقدماً التى تستورد من الخارج.

وتسعى الحكومة إلي معالجة البطالة بعدة اجراءات عن طريق الصندوق الإجتماعى والأسر المنتجة وتوزيع الأراضى على الخريجين وبيع أسهم الشركات للعمال (على نطاق محدود جداً حتى الآن) ودعم الصناعات الصغرية وتشيع تسويق منتجاته. كما أنها أعلنت أن التصرفات الخاصة بالقطاع العام لن تؤدى إلى الإستغناء عن العمالة حتى لو كانت زائدة ـ حتي لايزداد القلق لدى العمال من فقدانهم لوظائفهم كهدف سياسى وإجتماعى وأمنى له أهميته.

ولكن أكبر عائق ولاشك أمام النهضة الإقتصادية المطلوبة هو سوء مناخ التعامل مع الحكومة وإنتشار الرشوة السافرة أو المقنعة وتضخم الجهاز البيروقراطى وصعوبة التحكم فى أدائه ولعل هذه هى الشكوى الكبرى أمام السمتثمرين المصريين والأجانب ولا تتمتع الإدارة المصرية بدرجة كبيرة من الحزم

والإنضباط ـ بل أن فى كثير من الأحيان يسود أسلوب الغموض والثغرات فى اللوائح والقوانين بما يفتح الباب أمام الإنحرافات بأنواعها المختلفة.

دى دخول الشركات عابرة الجنسيات في السوق المصرية ولاتكلفة مشاركتها مع رؤوس الأموال الخاصة فى الكثير من المشروعات الصناعية ولكن تضخم عدد هذه الشركات فى العالم كله فقد بلغ عددها حوالى ٤٠٠٠٠شركة ولها حوالى ١٧٠٠٠٠ فرع وشريك فى مختلف أنحاء العالم وستصل استثماراتها إلى حوالى ٨٠بليون دولار فى السنوات القادمة بينما كان عددها حتى السبعينات لايزيد على سبعة آلاف شركة كما تطورت أنشطة هذه الشركات وتحولت من الإحتكار فى تصدير المنتجات الزراعية إلى إستخدام التكنولوجيا الحديثة بما فيها تكنولوجيا المعلومات والإدارة ـ فى كثير من الدول ـ بما جعل نشاط هذه الشركات منتشراً جغرافياً وتخصصياً وتكاد تكون هذه الشركات خارج نظام الرقابة والتحكم الحكومى فى الدولة التى تنتمى إليها أساساً.

الصناعة المصرية القديمة عليها أن تصلح هياكلها ثم تنظم انتاجها وترفع مستوى الجودة وتنقص التكاليف لتتمكن من المنافسة داخلياً وخارجاً ـ والصناعة المصرية الجديدة عليها أن تتابع التطورات التكنولوجية المستحدثة مع محاولة اختراق

الأسواق الأجنبية مع المشاركة مع شركات دولية قادرة بشروط مقبولة.

ولاشك أن التطورات الإيجابية التى حدثت فى القطاعات النقدية والمالية المصرية فى السنتين الأخيرتين قد شجعت على عودة قدر كبير من الأرصدة المصرية المهاجرة، وكذلك عودة عدد لابأس به من المستثمرين المصريين للعمل داخل مصر هذا بالإضافة إلى تقلص ظاهرة (الدولرة) بالنسبة للمدخرات المصرية ذاتها سعياً وراء الفوائد العالية للودائع بالجنيه المصرى، ولكن إرتفاع سعر الفائدة وإن كان يجذب المدخرات إلا أنه عبء على مشروعات الإقتراض والإستثمار وهى أيضاً مطلوبة لإحداث التنمية وهذه حالة أخرى من حالات التوازن الحرج التى توجد بكثرة فى الأوضاع الإقتصادية الراهنة فى مصر.

وبمناسبة تجديد رئاسة الرئيس لفترة ثالثة بدأت فى أكتوبر ١٩٩٣، أعلنت فى تصريحات رسمية كثيرة اتجاه سياسة الدولة إلى مزيد من النشاط والتحسين فى التوجه الإصلاحى والإجتماعى وربما تظهر نتائج هذه التوجه فى الأشهر القادمة وإن كان التغيير الذى حدث حتى الآن لم يوضح الكثير فى هذا الشأن ومن أهم ما ينتظر إحداثه فى النواحى التشريعية مراجعة قانون العمل وكذلك العلاقة بين المالك والمستأجر في المبانى السكنية وإصلاح النظام الضريبى بإدخال نظام الضريبة الموحدة وغيرها وربما تأكيد قابلية الجنيه المصرى للتحويل دولياً

ـ ولو أن ذلك يحث داخلياً بحرية عن طريق شركات الصرافة والبنوك ـ كما ينتظر التوسع فى الخدمات المالية المصرفية (عدا الإيداع والإئتمان) وتحويل القاهرة تدريجياً إلى سوق مال دولية نشطة ويقال ان (خريطة) صناعية طموحة سيتم وضعها لتوضيح التوجهات الصناعية المرجوة وإن خطة قومية شاملة لتطوير التعليم ومحو الأمية ستنفذ كأولوية أولى فى النهضة المستقبلية، مع استمرار تصفية المناطق العشوائية (دون توضيح كيف سيمنع إقامة عشوائيات جديدة) وإستكمال خدمات المرافق والمواصلات والإتصالات المحلية والدولية.

ومن المعلوم أن أكثر قطاعات الإقتصاد المصرى نشاطاً فى السنوات الأخيرة كان قطاع السياحة الذى توسع فى مناطق البحر الأحمر وسيناء توسعاً كبيراً بحيث أصبحت هناك مراكز سياحية دولية نشطة بالإضافة إلى السياحة التقليدية فى الصعيد والقاهرة وغيرها كما حدث توسع كبير فى السياحة الداخلية وخاصة فى الشاطئ الشمالى الغربى وكذلك فى منطقة قناة السويس، ولكن السياحة المصرية مرت بأزمات متتالية بسبب الدعاية المضادة الناشئة عن الإرهاب بغير حق وفى الوقت ذاته يلزم الرقابة النشطة على المؤسسات السياحية التى لا تحترم تعاقداتها الدولية، بما فى ذلك تعاقدات الحج والعمرة التى أصبح لها نشاط كبير مع انتشار التيار الدينى وإرتفاع مستوى الدخل فى الطبقة المتوسطة خاصة.

فى هذا كله ـ لاتتضح بدرجة كافية صورة الإعداد للمستقبل إقتصادياً وصناعياً واجتماعياً ـ فبرنامج التعليم لديه مشكلة المدارس التى هدمها الزلزال ولم تستكمل حتى الآن ـ والمبادرات الفردية والمخاطرات الرأسمالية (التى لابد منها) لاتجد المناخ المناسب للخروج من الأنماط التقليدية ـ والنهوض التكنولوجى وتطبيقاته العملية لا وجود لها بشكل فعال فى المجتمع المصرى ـ ولايعرف كيف ستتم المحافظة على الثروة الزراعية أمام الإمتداد العمرانى فى خمسة آلاف قرية وعشرات الألوف من توابعها ولاكيف ومتى سيتم خروج أعداد كبيرة إلى خارج الرقعة المزروعة القديمة ولاالفروع والأنشطة التى سيتم التركيز عليها للنجاح فى المنافسة الدولية، وللتعرف على مصادر دخل جديدة للملايين الثلاثين الذين سيولدون وسيجابهون الحياة في مجتمع فيه البطالة وتدنى النمو فى الدخل القومى وتضخمت احتياجات الإنفاق الواسع على البيئة بما فى ذلك المحافظة على نهر النيل نفسه، ولايعرف من الذين يشغلون منذ الآن فى التعرف على هذه التطلعات المستقبلية لأن الجميع (تقريباً) غارقون فى مشاكل الحاضر ـ وتصفية إرث أخطاء الماضى ولا يتسع وقتهم ولايمتد جهدهم إلى النظرة إلى المستقبل، بينما العالم كله يتحرك بسرعة كبيرة فى هذا الإتجاه.

وحتى لاننزعج كثيراً ـ نلحظ أنه فى السنوات الأربعين الماضية ـ أى منذ ١٩٥٢ مثلاً ـ زادعدد سكان مصر بأقل من

٤٠ مليون فرد ـ وان هؤلاء السكان ـ لاشك يتمتعون مادياً وفكرياً الآن (بشئ من المبالغة) بمستويات أفضل من آبائهم الذين عاشوا فى الأربعينات والخمسينات، وان مصر تمكنت من تحقيق مايلزم لإحداث هذه الموارد على الرغم من الحروب والثورات والنكسات والإنحراف والجهل والمرض وتبعاً لذلك لا يصيبنا اليأس ولا الفزع حينما نرجو للملايين الثلاثين الناشئة أن تتدابر أمورها بأفضل مما دبرناه للأجيال الماضية وأنها ستتعرف على سبيلها وسط التطورات والتحولات والصراعات والمنافسات لتأمن شرور المستقبل وتجنى ثمار المعرفة والحضارة فى أمن وسلام ـ هذا أمل نسأل الله أن يتحقق ـ والخطوة الأولى نحو تحقيقه تبدأ من الآن وعلى أيدى المجتمع المصرى الحالى بجميع طوائفه ومحدودياته.

علينا إذن أن نعترف بأن الأوضاع التى ساءت مالياً وإقتصادياً وأمنياً وإجتماعياً في العقود الماضية حتى أوصلتنا إلى الأزمات الحالية الت ينحاول ـ جاهدين ـ التغلب عليها ـ هى أوضاع طارئة فى مسيرة التقدم الحضارى المصرى وليس علينا فقط أن نعترف بهذه الأخطاء الماضية ولكن أيضاً نحلل أسبابها ونتعرف على مصادرها التى انبعثت منها وخاصة كيف أننا لم ننتبه إليها فى الوقت المناسب حتى يمكن العدول عنها، وأغلب الظن أننا لاآن فى هذه اللحظة ونحن نحاول تصفية تركة الماضى نقع

فعلاً فى أخطاء جديدة لن ننتبه إليها إلا بالحوار والمصارحة ولن نصحح المسار إلا بالجد والإجتهاد.

ومؤلف المقالات التالية المذكورة فى هذا الكتاب المهندس محمد شريف دلاور من الجادين المجتهدين الذين يسهمون بالرأى والمصارحة لإصلاح المسار فى دائرة خبرته وتخصصه وهى دائرة المال والأعمال والإقتصاد والإنتاج والتكنولوجيا والإدارة وأغلب ظنى أنه واع تماماً أن القرار فى هذه الدائرة المحدودة لابد وأن يتأثر لدى صاحب القرار العام وصاحب القرار الخاص سواء بسواء بالعوامل والأوضاع السياسية والإجتماعية والمفاهيم السائدة (والكثير منها يحتاج إلى تغيير) وتأكيداً لذلك نرى المقالات المتتالية تعيد النظر فى المرة بعد المرة إلى أوضاع يجب تعديلها ومسارات يجب التوجه إليها ـ وهذا تكرار مفيد لأنه يوضح للقارئ (البيئة) التى يعيش فيها وضرورات التغيير للوصول إلى أفضل النتائج ـ وخاصة وأن القرار العام على مختلف المستويات لايزال يتخذ كرد فعل وليس للمبادرة الواجبة ـ والقرار الخاص لعدم تكامل ثقته بالمستقبل يعسى إلى تأكيد الضمانات وتجنب المخاطرة المحسوبة، التى هى أساس المبادرة الناجحة فى النشاط الإقتصادى.

ولعلنا كلنا حتى الآن نشكو أنفسنا لأنفسنا من سلبية وفردية لاتوفر للقيادة المعرفة الصحيحة بحقيقة الأوضاع وبذلك نفقد

القدرة التى يمكن أن تقدمها القيادة على مختلف المستويات ـ وبالتالى نفقد التقدم الذى تؤهله لنا قدراتنا البشرية والفكرية وتقتضيه ضروريات مستقبلنا.

الذى ينظر إلى صالح الفقراء والضعفاء فى هذا البلد وما أكثرهم عليه أن يعمل على رفع مستوى المعيشة وزيادة معدلات التنمية الإقتصادية مثلما فعلت دول آسيا الشرقية وغيرها مع مراعاة العدالة الإجتماعية. ولاسبيل إلى هذا إلا بالجد والإجتهاد والعمل والعرق وليس بالهتاف وتشجيع التسيب والتغضى عن الإهمال والكسل باسم المكاسب الاشتراكية أحياناً وبإسم الرحمة والإحسان أحياناً أخرى ـ لقد فقدنا الكثير فى السنوات الماضية بسبب تردى سلوكيات العمل والإنضباط وأخشى ما نخشاه الآن أن تمتد هذه الأساليب الفاسدة إلى الأجيال الناشئة بدلاً من أن تنحسر وتذهب ريحها ـ عندئذ سترى ـ قوى الشعب الحقيقية ـ وليست الهاتفة فقط ـ تتحرك إلى الأمام بعزم وثبات، وعندئذ نكون قد وعينا (عبرة) الماضى و (اعتبرنا) الصالح الحقيقي للأجيال وبدون العبرة والاعتبار لايكون أى تقدم أو إصلاح.

والله الموفق،

ابراهيم حلمى عبد الرحمن

أكتوبر ١٩٩٣